إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 08/ 163
للنشر الفوري
٧ يوليو ٢٠٠٨

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

صندوق النقد الدولي يحوِّل تركيزه نحو القضايا الاقتصادية والمالية الرئيسية ذات الاهتمام العالمي

صرح السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، في معرض الحديث عن برنامج عمل الصندوق في الفترة القادمة بأن أنشطة الصندوق في الفترة القادمة سوف تركز على القضايا الاقتصادية والمالية الرئيسية ذات الاهتمام العالمي، متحوِّلا بذلك من التركيز على الإصلاحات الداخلية إلى الإجراءات التي يمكن أن يتخذها لمساعدة بلدانه الأعضاء على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

وقال السيد ستراوس-كان أمام المجلس التنفيذي أثناء المناقشة التي عقدت في ١٨ يونيو ٢٠٠٨: "لقد حان الوقت لطي الصفحة. فقد بلغنا الآن مرحلة متقدمة في عملنا المعني بإعادة هيكلة الصندوق، ولكننا لا نزال في بداية العمل اللازم لإحداث تحول في تركيز أنشطته." وأضاف: "وسوف يظل المبدأ الذي نسترشد به في العمل هو التجاوب مع احتياجات بلداننا الأعضاء مع التركيز على الميزة النسبية التي يختص بها الصندوق."

وقال السيد ستراوس-كان إن الصندوق يهدف إلى إحراز تقدم ملموس على مدار الشهور القادمة في أربعة من المجالات ذات الأولوية:

أولا، مساعدة الأعضاء في معالجة الأزمات الوشيكة والمهام العاجلة، وهو ما يتضمن العناصر التالية:

- *مساعدة الاقتصاد العالمي على التصدي للتحديات الناشئة عن تصاعد أسعار الغذاء والوقود:* يحدد برنامج العمل السبل التي تتيح للصندوق أن يسهم في هذا المجال ذي الأهمية الملحة من خلال المشورة التي يقدمها بشأن السياسات، والدعم المالي، والعمل التحليلي. وقد نُشرت في الأسبوع الماضي نتائج أول تقييم واسع النطاق لتأثير طفرة أسعار الغذاء والوقود على عينة ممثلة للبلدان الأعضاء.

- *استخلاص الدروس من أزمة الأسواق المالية:* يركز برنامج العمل على أهمية استخلاص الدروس من اضطرابات الأسواق المالية العالمية والحاجة إلى تعزيز عمل الصندوق المعني بالقطاع المالي على المستوى القُطْري.

- *الاهتمام بقضايا الرقابة الأساسية:* يشير برنامج العمل إلى السبل الكفيلة بتعزيز عمل الصندوق الأساسي في مجال الرقابة الثنائية؛ ودفع الجهود المبذولة في مجال الرقابة متعددة الأطراف والرقابة الإقليمية وتداعيات الأزمات العالمية والقضايا المؤثرة على البلدان المختلفة ونظم الإنذار المبكر.

أما الأولوية الثانية فتتمثل في إلقاء نظرة جديدة على أدوات الإقراض المتوافرة لدى الصندوق. ويشير برنامج العمل إلى ضرورة أن يطوِّع الصندوق بعض أدواته الإقراضية والسياسات ذات الصلة، بما في ذلك قواعد استخدام الموارد، حتى يظل خيارا مواتيا للبلدان التي تواجه تدفقات رأسمالية متقلبة وقدرة محدودة على الوصول إلى رأس المال الخاص. ومن المقترح أن تتم مراجعة أدوات الإقراض لدى الصندوق والسياسات ذات الصلة، بما في ذلك سياسة استخدام الموارد، قبل موعد الاجتماعات السنوية في شهر أكتوبر القادم.

وتتمثل الأولوية الثالثة في اعتماد أدوات تنظيمية وممارسات عمل جديدة. وسوف يشمل ذلك العمل على زيادة التجانس في منهج العمل الذي يتبعه الصندوق بشأن البلدان منخفضة الدخل؛ وزيادة البحوث المخصصة لدراسة الروابط بين الجوانب الاقتصادية الكلية والمالية والتركيز عليها؛ وبحث ما يمكن اتباعه من مناهج جديدة فيما يتصل بمجموعة من مختلف المسؤوليات المنوطة بالصندوق والخدمات التي يقدمها، ومنها مشاورات المادة الرابعة وبرامج بناء القدرات.

وأخيرا تتمثل الأولوية الرابعة في إعطاء دفعة أكبر لتنفيذ جدول الأعمال المعني بحوكمة الصندوق. وسوف يبدأ تنفيذ المرحلة الثانية من إصلاح نظام الحوكمة استنادا على ما تحقق مؤخرا في تعزيز تمثيل الأعضاء من خلال تحسينات في نظام الحصص والأصوات. ويشير برنامج العمل إلى أن المراجعة التي أجراها مكتب التقييم المستقل على ترتيبات الحوكمة مؤخرا هي نقطة بدء مفيدة في هذه الجهود.

وأكد السيد ستراوس-كان أن برنامج عمل الصندوق يركز على "الإجراءات التي يمكنه اتخاذها لمساعدة بلداننا الأعضاء على التصدي للتحديات العالمية. ونحن نهدف إلى إحراز تقدم ملموس على مدار الشهور القليلة القادمة، ولكن العمل سوف يستمر إلى ما بعد الاجتماعات السنوية في عدد من المجالات."